



أردوغان ينتهز ملف اللاجئين في إسطنبول للتأليب على أكرم إمام أوغلو

ببقية الأجانب في مدينة إسطنبول. وكان إمام أوغلو قد أثار في تصريحات سابقة له ضرورة العمل على تنظيم الوجود السوري في إسطنبول. ودافع عن موقفه نافية اتهامات كيلت له بالعنصرية.

واعترف أوغلو بأن تركيا أساعت إدارة مشكلة اللاجئين، لكنه تعهد بحماية حقوق السوريين الذين يقيمون بصورة قانونية في إسطنبول، وخصوصا النساء والأطفال. وقدم رئيس بلدية إسطنبول في أوائل يوليو الجاري نقاشا عديدة لإستراتيجية في التعامل مع اللاجئين في المدينة وخاصة السوريين منهم، مشيرا إلى أنه "سيعمل على تقديم المساعدات المادية والمعنوية للاجئين".

ودعا المواطنين الأتراك إلى "الهدوء وضبط النفس في التعامل مع اللاجئين السوريين"، متهمًا "الدولة التركية بأنها أخطأت في إدارة هذه المرحلة منذ البداية بفتحها الباب على مصراعيه لـ 3 ملايين إنسان دون اتباع معايير والية وطنية ودون حساب ولا مساعة".

وكشف أنه "سيعمل وفي أقرب وقت وبالتعاون مع الدولة للاطلاع على سبل إقامة اللاجئين إذ أن هناك لاجئين أساؤهم غير مسجلة في السجل".



أكرم إمام أوغلو

تركيا أساءت إدارة

مشكلة اللاجئين

السوريين

ويرى محللون أن حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان تسعى لإساق إجراءاتها، التي وصفت بالعقابية ضد اللاجئين السوريين، بالوضع الذي سببه سقوط إسطنبول ومدن رئيسة أخرى في أيدي المعارضة.

ويحاول حزب العدالة والتنمية والدوائر القريبة منه الإحياء بأن رأيه في مسألة التعامل الجديد مع اللاجئين السوريين في تركيا مستقل عما تتخذه السلطات من إجراءات تعتبرها إدارية لتنظيم الوجود السوري في البلاد.

ونظمت جمعيات تركية، السبت، مظاهرة في مدينة إسطنبول؛ احتجاجا على نقل السلطات السوريين غير المسجلين في قوائم المقيمين بئند "الحماية المؤقتة" بالمدينة المذكورة إلى مناطق أخرى.

إسطنبول - تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الإحياء بأن الإجراءات المشددة ضد اللاجئين مرتبطة بفوز أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول.

ويتم التركيز على مدينة إسطنبول في كل الكلام المثار بشأن الأجانب، بينما ينتشر اللاجئين السوريون في كل المدن التركية. في محاولة للضغط على رئيس البلدية والإحياء بأنه وراء هذا القرار، فيما القرار مشترك بين رئاسة البلدية ووزير الداخلية.

وذكرت مصادر سياسية تركية أن إشارة قضية اللاجئين السوريين هو مسعى من الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم لتلويث سمعة إمام أوغلو وربط القضية برمتها بمدينة إسطنبول.

وتسائلت المصادر عن معنى إثارة القضية اليوم بينما أزمة اللاجئين مستمرة منذ سنوات، مؤكدة أن دوافع سياسية وراء إثارتها، بعدما تولّى مرشح حزب الشعب الجمهوري إمام أوغلو رئاسة بلدية إسطنبول.

والاثنين الماضي، أمهلت إسطنبول السوريين المقيمين في المدينة الذين يحملون بطاقات حماية مؤقتة صادرة من مدن أخرى بتصحيح أوضاعهم عبر العودة إلى مكان إقامتهم الأصلي خلال مدة أقصاها 20 أغسطس المقبل.

وأوضحت سلطات إسطنبول، في بيان، أن 522 ألفا و381 أجنبيا يقيمون حاليا في المدينة بموجب بطاقات إقامة صادرة عن الجهات الرسمية.

وعلى الرغم من القرارات الجديدة الصادرة عن الحكومة وأجهزتها الإدارية، إلا أن توقيت إقرارها جاء بعد فوز مرشح حزب الشعب الجمهوري بمنصبه على رئيس بلدية مهمة بالنسبة للحزب الحاكم وللرئيس التركي رجب طيب أردوغان شخصيا والذي بدأ صعوده السياسي من خلال توفّقه منصب رئاسة بلدية المدينة.

واعتبرت مصادر إعلامية تركية تنظيم تظاهرها في مدينة إسطنبول احتجاجا على نقل السلطات السوريين غير المسجلين في قوائم المقيمين بئند "الحماية المؤقتة" في إسطنبول إلى أماكن أخرى، يعود إلى دوافع سياسية مكتشفة من حزب العدالة الحاكم.

وقالت المصادر إن بيانات التعاطف مع اللاجئين ملغومة بدوافع سياسية وكيدية ضد إمام أوغلو لأنها تعتمد الإشارة إلى الأرقام ومقارنتها

المالكي والفياض والخنجر على قائمة عقوبات أميركية جديدة

تقرير يكشف عن عمولات مالية تلقاها رئيس الوزراء العراقي الأسبق لقاء تسهيل عقود شركة يديرها جنرال أميركي متقاعد



ما أسهل إدانته لو فعلوا

وأضافت أن اسم رجل الأعمال السني المثير للجدل، خميس الخنجر، وضع فعلا في القائمة الجديدة، لكن المساعي مستمرة من قبله لتدارك الموضوع.

وإذا كان بإمكان الكلداني و"أبومازن" أن يسخر من العقوبات الأميركية بسبب انعدام الأدلة التي تربطهما بأي حسابات مصرفية معروفة، فإن الأمر سيكون مختلفا للغاية مع المالكي والفياض والخنجر، إذ لدى كل منهم شبكة تعاملات مالية دولية، وأرصدة كبيرة في بنوك داخل وخارج البلاد، فضلا عن قيود الحركة والخرج السياسي، اللذين يترتبان على هذا النوع من العقوبات.

أحمد الجبوري "أبومازن"، ومحافظ نينوى السابق نوفل العاكوب، وقائد القوة الشبكية في الحشد الشعبي ريان الكلداني.

وتقول المصادر إن استجابة الحكومة العراقية للعقوبات على هذه الشخصيات الأربع، ستشجع الولايات المتحدة على إصدار قوائم تضم شخصيات أخرى.

وكشفت المصادر أن رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، الذي يشغل منصب مستشار الأمن الوطني في حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، ربما يكون على رأس قائمة عقوبات جديدة، تستصدر عن وزارة الخزانة الأميركية.

تنظيم داعش صيف العام 2014، وما ارتبط بذلك من سبى للأقلية الإيزيدية في سنجار، وسفك دماء الشبهة التركمان في تلعفر، وتهجير الملايين من سكان المناطق السنية، فضلا عن الخراب الذي أصاب البنى التحتية ومنازل السكان في ثلاث محافظات عراقية، سواء خلال حقبة احتلالها من قبل داعش، أو لدى عملية تحريرها.

وعبر المالكي عن مخاوفه هذه علنا، عندما اعتبر أن التقارير الأميركية التي تشير إلى صلات مالية مشبوهة بينه وبين ضباط أميركيين تعود إلى حقبة ولايته الثانية، تقع ضمن دائرة الاستهداف السياسي وتمهد لشموله بالعقوبات.

ويعتقد المالكي أن تكرار نشر تقارير أميركية تتضمن اتهامات ضده بالفساد، "في توقيتات متقاربة"، يستهدف "توريث ضباط أميركيين تعود إلى عراقية بملف العقوبات الأميركية، التي يبدو أنها تستند إلى مبدأ احتكار القوة وفرض الوصاية الدولية على حكومات وشخصيات سياسية مستقلة".

ووصف المالكي اتهامات الفساد الأميركية ضده بأنها "مزاعم مغلوطة"، تتضمن "استهدافا سياسيا مكشوفًا ولا تستند إلى أي مصدر رسمي أو مركز قانوني معروف".

وكان موقع "ديلي بيسيت" الأميركي نشر، الأربعاء، نتائج تحقيق استقصائي عن عمولات مالية كبيرة تلقاها المالكي شخصيا وبعض أقرب مساعديه، لقاء تسهيل حصول شركة أميركية يديرها الجنرال المتقاعد فرانك هيلميك، على عقود تفصيلية في أربعة مواقع عسكرية داخل البلاد.

ويقول الموقع إن علاقة المالكي بالجنرال هيلميك، ازدهرت بعد انسحاب جيش الولايات المتحدة من العراق العام 2011، مضيفا أن المالكي استخدم نفوذه لمنع أي شركة أخرى، من منافسة شركة "سوسي" التي يقودها صديقه الجنرال الأميركي المتقاعد فرانك هيلميك.

وتتحدث مصادر سياسية في بغداد عن "دفعة جديدة من الشخصيات العراقية"، سيعلن عن شمولها بعقوبات وزارة الخزانة الأميركية، على غرار ما حدث لمحافظ صلاح الدين السابق

بغداد - يخشى رئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري المالكي، الذي يتزعم كتلة تضم 25 نائبا في البرلمان العراقي، من ظهور اسمه على لائحة العقوبات الأميركية، التي شملت مؤخرا أربع شخصيات عراقية، لصلاتها المشبوهة بالنفوذ الإيراني في البلاد، وتورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان، وضلوعها في قضايا فساد.

وتشمل القائمة المتوقعة بالإضافة إلى المالكي شخصيات قيادية في العراق مثل فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي، والسياسي السني المثير للجدل خميس الخنجر.

ويجمع مراقبون في بغداد على أن المالكي يمكن أن يبدان بطيف واسع من القضايا، التي يعود معظمها إلى حقبة الثانية في رئاسة الحكومة، بين 2010 و2014، لاسيما بعد رحيل القوات الأميركية من العراق العام 2011، وفراغ الساحة الداخلية من أي رقيب.

واتهم المالكي باستخدام نفوذ الدولة لملاحقة خصومه السياسيين من الشيعة والسنة والأكراد، كما يتهم بالمسؤولية عن اختفاء عوائد بيع نفط البلاد والمقدرة بمئات المليارات من الدولارات، خلال أعوام ولايته الثمانية.

لكن الاتهام الأكبر الذي يطارد المالكي يتعلق بمسؤوليته المباشرة عن سقوط نحو ثلث أراضي العراق بأيدي عناصر



المصريون لا يثقون في إعلامهم ويستقون معلوماتهم من المصادر العربية

ارتباط الفضائيات المصرية بجهات رسمية يقيد قدرتها على تغطية الأحداث بمهنية

المعادية للنظام الحالي على توجهات الجمهور، وتعثرت محاولات تصحيح الصورة الذهنية عما يجري في الداخل. وكشف التعاطف الذي ظهر من قبل الجمهور الجزائري خلال بطولة كأس الأمم الأفريقية مؤخرا، مع اللاعب المصري السابق محمد أبوتريكة، محل قنوات بي-إن سبورتس القطرية، عن إخفاق الحكومة في توصيل رسائلها.

وتظهر ترحل الإعلام على غالبية الفضائيات المصرية وكشفه الأداء الضعيف، حيث تسبب عزوف المعلنين في أزمات مالية اضطرت بعض المسؤولين للحديث عن إعادة الهيكلة المتكررة دون اتخاذ خطوات فعلية.

التي تواجه القناة التي تستغرق في مناقشة القضايا المحلية.

وعبرت دوائر قريبة من الحكومة عن امتعاضها من وضع الإعلام الحالي بعد أن أصبح بلا هدف أو مضمون واضح، ما دفع الشاعر والكاتب في صحيفة الأهرام فاروق جويده، إلى التأكيد في مقال نشره بصحيفة "المصري اليوم" (الخاصة)، بعد أن رفضت الأهرام نشره، على أن "إعلام مصر يأتي في آخر القائمة في مستوى الأداء والمهنية والتغطية الجادة".

ويرى متابعون أن ضعف الإعلام أدى إلى خسارة الحكومة العديد من المعارك السياسية الخارجية، وطغت رؤية الدول

بشان التعرف على حقيقة ما يجري حولهم.

وساقت الهيئة الوطنية للإعلام (حكومية)، مبررات ارتباط أغلبها بانخفاض التمويل المطلوب لتطوير قناة "النيل الدولية" التي تبث باللغة الإنكليزية، وتستهدف مخاطبة الرأي العام الأجنبي، من دون أن تنطرق إلى المشكلات المهنية



فاروق جويده

إعلام مصر يأتي في

آخر القائمة في مستوى

الأداء والمهنية

وقال حسن عماد مكاي، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، إن الفضائيات المصرية تعاني مشكلة الأسلوب الأوحدي في التعامل مع الأحداث المتسارعة، ويتشابه فيها الضيوف والقضايا والأسئلة والإجابات، ما أدى إلى وجود حالة من انعدام الثقة تسببت في نفور الرأي العام من المتابعة.

وأضاف مكاي في تصريح لـ"العرب"، أن الرأي الآخر غاب بشكل كامل عن الإعلام المصري، بالتالي فالبدل يكون باللجوء إلى منصات أخرى يتوافر فيها قدر من التنوع والحرفية، حتى وإن كانت منخفضة الثقة، لكنها في النهاية تشبع بعض الرغبات الكامنة في الجمهور

مشاهدة الأفلام والمسلسلات ومباريات كرة القدم، وغابت البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن خارطة اهتماماتهم، ما يعني أن تشكيل الوعي بالنسبة إليهم لا يكون من خلال وسائل إعلام محلية استحوذت عليها جهات رسمية تقوم بالترويج لسياساتها. وطالب المركز الحكومي، الذي أجرى الدراسة على عينة شملت 1500 شاب وفتاة، بضرورة تطوير الإعلام المحلي، وأوصى بأهمية وجود فضائية مصرية تواكب روح العصر وتعرض جميع الآراء بموضوعية، والحاجة إلى إنتاج محتويات تعبر عن مشكلات وطموحات الشباب، بما يجعلهم يعتمدون عليها كوسيلة لتشكيل وعيهم.

أحمد جمال

القاهرة - كشفت دراسة حديثة أجراها قسم بحوث الاتصال الجماهيري التابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر (حكومي)، عن أن 40 بالمئة من الشباب في المرحلة العربية بين 18 و35 عاما، يتابعون الفضائيات العربية، و11 بالمئة منهم انجذبوا إلى قنوات أجنبية، وأرجعوا ذلك إلى حالة الملل وعدم الثقة في المحتويات التي تقدمها القنوات المحلية. ومع أن الدراسة أشارت إلى أن 49 بالمئة ما زالوا يتابعون فضائيات مصرية، غير أنهم يفسدون من ورائها